

22 إبريل/نيسان 2002

رقم الوثيقة : MDE 15/058/2002-بيان صحفي رقم 71

إسرائيل والأراضي المحتلة : النتائج الأولية لزيارة مندوبي منظمة العفو الدولية إلى جنين

لدى عودتهم من بعثة بحثية إلى إسرائيل والأراضي المحتلة، عرض مندوبو منظمة العفو الدولية اليوم النتائج الأولية التي توصلوا إليها وذلك في مؤتمر صحفي عقده في جمعية الصحافة الأجنبية. وأجرى المندوبون مقابلات مع شهود عيان والتقوا بممثلي الحكومة، ومن ضمنهم ممثلون عن جيش الدفاع الإسرائيلي. وزاروا قرية رمانة ومدينة جنين ومستشفى مدينة جنين ومخيم جنين للاجئين.

وقال خافيير زونيغا مدير الاستراتيجية الإقليمية في الأمانة الدولية بالمنظمة إن "الأدلة التي تم جمعها تشير إلى ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان بما فيها جرائم الحرب، لكن لا يمكن إلا للجنة تحقيق دولية مستقلة أن تكشف الحقائق الكاملة وحجم هذه الانتهاكات."

وتلقى الوفد أدلة موثوقاً بها على ارتكاب هذه الانتهاكات الجسيمة بينها :

عدم إعطاء المدنيين تحذيراً أو وقتاً لإخلاء مخيم جنين للاجئين قبل أن تشن مروحيات الأباتشي هجماتها الأولى.

تقاعس جيش الدفاع الإسرائيلي عن حماية سكان مخيم اللاجئين الذين يحملون صفة "الأشخاص المحميين" بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب.

مزاعم تنفيذ عمليات إعدام خارج نطاق القضاء.

عدم السماح طوال 13 يوماً بتقديم المعونة الإنسانية إلى سكان المخيم الذين كانوا محبوسين تحت أنقاض المنازل المهدامة أو الذين نفدت لديهم المؤن الغذائية والماء..

حرمان الجرحى في المخيم من الحصول على المساعدة الطبية وتعهد استهداف سيارات الإسعاف.

الاستخدام المفرط للقوة المميتة واستخدام المدنيين "كدرع بشرية".

إساءة المعاملة بما في ذلك عمليات الضرب والمعاملة المهينة للمعتقلين الفلسطينيين.

إلحاق أضرار واسعة بالمتلكات من دون ضرورة عسكرية واضحة.

وقال البروفيسور دريك باوندر في معرض تعليقه على النتائج الأولية التي توصل إليها عقب عمليات التشريح التي أجراها في مستشفى جنين :

"الملفت للنظر هو ما كان غائباً. فقد كان هناك عدد قليل جداً من الجثث في المستشفى. ولم يكن هناك أيضاً أي إصابات خطيرة، فقط "الجرحى القادرين على المشي". ولذا علينا أن نسأل : أين الجثث وأين المصابين بجروح خطيرة؟"

"وشدّد المندوبون على أن بعثة تفصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة التي يجري تشكيلها تشكل خطوة أولى مهمة نحو كشف النقاب عن الحقيقة. بيد أنه يجب أن تعقبها دون تأخير لجنة تحقيق دولية مستقلة. ويجب أن تتوفر لديها الوسائل والخبرات الضرورية لإجراء تحقيق جدي وشامل." ويجب نشر التقرير الخاص بهذا التحقيق على الملأ وتقديم المسؤولين إلى العدالة".